علم الآثار الوقائي : بين استراتيجية فرنسا و بريطانيا

أة. هدراش شريفة

جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان

arch_hedrache@ yahoo.fr

ملخص :

يتناول موضوع الدراسة دراسة تحليلية للتجربة (الفرنسية ـ البريطانية) في مجال علم الآثار الوقائي بوصف هذا الأخير استراتيجية مبتكرة ظهرت في ستينيات القرن العشرين في مجال حماية التراث الأثري من المشاريع التنموية التي غالبا ما تكون على حسابه ، كما يعتبر حديث الاعتماد في السياسات الوطنية الخاصة بحماية التراث الأثري. فاستطاعت بعض الدول التكيف مع هذا التوجه الجديد لعلم الآثار من بينها فرنسا وبريطانيا، وتمكنتا من التفوق عن الدول الأوربية من خلال سياساتهما في تطبيق هذه الاستراتيجية رغم اختلاف تصور الدولتين لعلم الآثار الوقائي وترجمته وفق خصوصيات كل منهما.

Résumé :

Cet article aborde une étude analytique et comparative de l'expérience (Franco- Britannique) dans le domaine de l'archéologie préventif, en déterminant ce dernier comme une stratégie innovante apparu durant les années soixante du siècle dernier.

Dans le domaine de la prévention du patrimoine archéologique des projets de développements qui généralement font leurs extensions à ces dépends. l'archéologie préventive est récente dans les politiques nationales surtout ,celle qui fonctionne dans le développement du patrimoine archéologique , certains pays ont pu s'adapter avec cette nouvel tendance archéologique , comme la France et l'Angleterre ,ces pays ont réussi à appliquer cette stratégie malgré leurs différentes

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

idéologies , de l'archéologie préventive et l'ont appliqué selon la spécificité de chaque pays .

مقدمة :

ظهر علم الآثار الوقائي في النصف الثاني من القرن الماضي، و تبلور مفهومه في تسعينيات القرن العشرين على المستوى الأوربي. وتماشيا مع أحكام الاتفاقية اتفاقية مالطا1992م المتعلق بحماية التراث الأثري اتخذت الدول المصادقة على هذه الأخيرة استراتيجية علم الآثار الوقائي كجزء من سياستها وفق خصوصية كل دولة.

تعتبر فرنسا وبريطانيا من الدول الأوربية التي تبنت هذه الاستراتيجية، وانتهجت كل واحدة منها سياسة مختلفة عن الأخرى، فتكون الأولى من الدول المتأخرة التي اعتمدت استراتيجية علم الآثار الوقائي وأصبحت رائدة في هذا المجال متصدرة الدول الأوربية، أما الثانية فسياستها تعتبر من التجارب المثيرة للاهتمام وذلك من خلال تنظيمها الهيكلي والمؤسساتي والتشريعي.

من أجل بيان مدى فعالية علم الآثار الوقائي في كل من فرنسا وبريطانيا استوجب الوقوف على مدى جدية هذه الاستراتيجية في كل من الدولتين من خلال التنظيم القانوني والهيكلة الإدارية وتمويل علم الآثار الوقائي.

1ـ الهيكلة القانونية :

استجابة لأحكام اتفاقية مالطا 1992م، قامت الدول المصادقة على الاتفاقية بوضع نصوص قانونية لتسيير وحماية التراث الأثري المدفون والمهدد بخطر المشاريع التنموية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.أـ بريطانيا:

لاشك أن استراتيجية علم الآثار الوقائي في بريطانيا لا تخضع لقانون خاص ولكن لوثيقة توجيهية [1] المنبثقة من مذكرة حول التخطيط الصادرة في 16 نوفمبر 1990 عن وزارة البيئة 16 (PPG 16) la Planning Policy Guidance ، والمحددة سابقا في التشريع البريطاني في قانون 1979 المتعلق بالمعالم التاريخية والمناطق الأثرية، وتتضمن هذه الوثيقة حلول كدليل إرشاد موجهة لأصحاب العقارات والمهيئين والأثرين والجمعيات وعامة الناس، شملت كيفية الحفاظ على التراث الأثري وكيفية اتخاد الإجراءات لحمايته في ظل التحديات التي تواجهه والمهدد بفعل المشاريع التنموية، تلك الحلول الوسطية المتمثلة في إنجاز عملية تشخيص وتقييم آثار المشروع على التراث الأثري ، غير أنها تلقت انتقادات حادة ازاء يرجع سببها ظروف العمل الصعب وجودته نتيجة انتشار وتوسع مواقع الحفر [2].

تم تعويض هذه الوثيقة بـ " la Planning Policy Statement 5" الصادرة في23 مارس 2010م المتعلق بتخطيط المناطق التاريخية والمحيط، وأبقت هذه الوثيقة على المبادئ الأساسية للوثيقة التوجيهية الأولى الصادرة في 1990م [3].

هذه الوثيقة ليس لها السلطة الإلزامية وإنما هي عبارة عن وثيقة توصي بحماية التراث الأثري البريطاني في ظل توسع المشاريع التنموية وفي اطار احترام القانون المعمول به الخاص بالتهيئة وحماية التراث، تحث كل الإدارات المحلية على تقييم أثر المشاريع التنموية على التراث الأثري، كما تحث المهيئين على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القيام بتدخل استباقي تمهيدي في موقع الموجه للتنمية وتحمل تكلفة عملية التشخيص والحفرية الوقائية [4].

أدرجت مبادئها ضمن وثيقة التنمية المستدامة الصادرة في مارس 2012 والمسماة "National Planning Policy Framework" ، تراعي هذه الوثيقة المسائل المتعلقة بحماية التراث الأثري ، وتحث على ضرورة الحفاظ عليه لضمان نقله للأجيال اللاحقة .[5]

1.ب ـ فرنسا :

المعروف عن الدولة الفرنسية الإطار القانوني المنظم والمفصل المرتبط بكل المجالات ، وهذا منطبق تماما على النصوص المتعلقة بعلم الأثار الوقائي الفرنسي. تم الاعتراف بهذه الاستراتيجية تدريجيا إلى حين وضع نصوص خاصة بعلم الآثار الوقائي. [6]

اضطرت فرنسا إلى الاعتراف بعلم الآثار الوقائي في مستهل ثمانينيات القرن الماضي، وبفضل ترسانتها التشريعية والتنظيم الهيكلي ، واستحداث مؤسسات التي تشرف على تطبيق استراتيجية علم الآثار الوقائي استطاعت أن تتصدر الدول الأوربية ،وأن تصبح رائدة في هذا المجال، فأول هذه النصوص القانون رقم 44-2001 المؤرخ في 17يناير 2001 المتعلق بعلم الآثار الوقائي، حدد الأسس النظرية لعلم الآثار الوقائي الفرنسي، وزودت أحكام هذا القانون الدولة بالمبادئ الأساسية لحماية التراث الأثري المدفون تماشيا مع الالتزامات الدولية (اتفاقية الأوربية لحماية التراث مالطا 1992 م) ، كما حدد هدف هذه السياسة العامة التي تشمل البحث العلمي ضمن إطار يسعى إلى التوفيق بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متطلبات الحفاظ على التراث الأثري و متطلبات التنمية الاقتصادية، فضلا عن تأكيد وترسيخ العديد من المبادئ التي تقاسمتها المؤسسات المكلفة بحماية التراث الأثري مع المهيئين، وتبني مبدأ "الملوث هو من يدفع "كمصدر لتمويل العمليات والدراسات الأولية [7].

عارض تطبيق هذا القانون صعوبات وعوائق نذكر منها عجز الدولة على تغطية تكاليف كل الحفريات الوقائية ، وتفاوت قيمة الضريبة المفروضة على المشاريع التنموية، وفي بعض الأحيان كانت عبأ كبيرا على المهيئين، وأخيرا لم يوفر هذا النظام الظروف والمساحة الكافية للتشاور والتنسيق بين المصالح المعنية و المهيئين، و المصالح الحكومية والمعهد الوطني للبحوث في علم الآثار الوقائي l'Inrap أو تدخل السلطات الجماعات المحلية [8].

نظرا للنقائص التي سجلها هذا القانون، حيث كان محل جدل بين السياسيين ورفض بين الهيئات المكلفة بتسيير التراث الأثري، تغيرت السياسة العامة لعلم الآثار الوقائي الفرنسي ، واستدرك المشرع الفرنسي هذه النقائص من خلال وضع القانون رقم 1 707-2003 المؤرخ في أول أوت 2003م المتعلق بإصلاح نظام علم الآثار الوقائي، والاعتراف بفاعلين جدد ، وفتح مجال التنافس الخاص ، علاوة على ذلك أدى تغيير النهج السياسي قراءة أكثر حرفية لشروط المنافسة والمتطلبات الأوربية والانفصال عن نظام الاحتكار وتعزيز فعالية الجهاز، كما قرر المشرع الفرنسي فتح مجال المنافسة على الشركات القروض للاستثمار(هياكل خاصة، والجماعات المحلية خاصة المجهزة بمصالح علم الآثار) شريطة حصولهم على موافقة الدولة. أما التشخيص أضحى يتقاسمه المعهد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوطني البحوث علم الآثار الوقائي INRAP ومصالح علم الآثار التابعة للجماعات المحلية غير أن الحفريات أصبحت مفتوحة للمنافسة بين مختلف المتعاملين [9].

وأدرجت أحكام هذان النصان في قانون التراث، ثم أصدرت بعده سلسلة من المراسيم والقرارات المتممة والمعدلة لهذا النص القانوني [10]

2ـ الفاعلون في استراتيجية علم الآثار الوقائي :

تسعى استراتيجية علم الآثار الوقائي إلى تحقيق الحماية للتراث الأثري الغير المعروف والغير المحمي قانونيا، ، فأسندت مهام تطبيقها إلى فاعلين ومؤسسات لهم الدور الفعال في تحقيق هذه الغاية.

2. 1ـ بريطانيا :

اعتمدت بريطانيا في سياستها تجاه هذا الموروث الغير متجدد على نظام علم الآثار الخاص وما يعرف بعلم الآثار التجاري، والتي ينعكس سلبا على التراث الأثري المدفون نتيجة لظروف العمل وجودته، فضلا عن غياب نصوص قانونية تحدد شروط تطبيق هذه الاستراتيجية ، إلا ما جاءت به هذه المذكرات السابقة الذكر بمبادرات من معاهد تهتم بحماية التراث الأثري البريطاني.

2. 1.1 ـ السلطات المكلفة بتهيئة الإقليم :

نذكر في هذا المقام المقاطعات التي تعد المخططات التهيئة العامة والمخططات المحلية المفصلة ، حيث توصي الوثيقة التوجيهية بمراعاة القضايا المتعلقة التراث الأثري عند إعداد وثائق وملفات التهيئة، وتكليف أثري مختص للقيام بجرد التراث التاريخي لتسهيل المهام، قبل منح ترخيص البناء تلزم السلطات المحلية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توفر المعطيات الأثرية للموقع الموجه للتنمية ، وفي حالة ثبوت وجود آثار تلزم ضرورة إجراء تشخيص و حفرية وقائية [11]

2. 1 .2 ـ علماء الآثار المحافظات المستشارن :

توصي الوثيقة التوجيهية المهيئين باستشارة مختص أثري محلي قبل الحصول على ترخيص البناء لأن رأيه مهم من شأنه تغيير أو تعديل المشروع [12] ،أما من الناحية العملية يشتغل الباحثون الأثريون في بريطانيا في ثلاث قطاعات أساسية هي القطاع العام والخاص والقطاع الجامعي، فالجامعات تأوي الباحثون في علم الآثار المنخرطين في البحث والتعليم. ويقدم القطاع الخاص "التجاري" من خلال مؤسساته مُتسعا من العروض للاستكشاف والتشخيص والبحث الوقائي. وهذا ما يمكن أن نسميه علم الآثار الوقائي [13] .

أصبح الأثري فاعل جديد في القطاع الخاص "مستشا"ر يتمتع بالاستقلالية ويعمل لحسابه الخاص لدى الدولة أو متحف أو جماعات المحلية، لكن أغلبهم يتعاقدون مع المهيئين بالتنسيق مع مستشارين آخرين (مهندسين، مستشار في تهيئة الاقليم) حول مشروع تنمية، وتتلخص مهامه في تقييم عملية تدخل الأثري بجمع أقصى قدر من الكفاءة والمهارة بأقل تكلفة [14] . أما قطاع التجاري فيمثله مستشارون يكمن دورهم في تلبية متطلبات وشروط تخفيف تكلفة التدخل الأثري (التشخيص، الحفرية الوقائية) والشركات تدفع لتنفيذه ، و كما أنه يتم الاتفاق على تكلفة العملية مع المستشار .

وتجدر الإشارة إلى أن القطاع الخاص هو الذي شهد تطورا كبيرا في ثلاثة العقود الأخيرة، ويعود الفضل لما جاءت به الوثيقة التوجيهية PPG 16 التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حثت المؤسسة أو المهيئ بإجراء تقييم أثر المشروع التنموي على الآثار، وهذا يقتضي بالضرورة أن التشخيص يتطلب بحثا ودراسة دقيقة لنتائج البحث قبل مباشرة البناء بمساعدة مختص أثري .

إضافة إلى تراجع نفوذ السلطة البريطانية وتقلصها، ترتب عنها أن عددا كبيرا من الخدمات التي كانت تؤديها أصبحت الآن على عاتق القطاع الخاص. وتشتمل هذه ا المصالح على مصلحة تهيئة الإقليم، أو مجلس مُهيئي الأراضي، المحافظة على الآثار والتعريف به للجمهور، البناء والمتاجرة في المتاحف، التخطيط للمعارض، والإشهار لها بمختلف أنواعه. ومن ثم فإن المؤسسات تشتغل لعدد كبير من المُنجزين والمُلاّك، والمؤسسات المحلية، ، ويمكن بدورهم، اللجوء إلى الاقتراض من مؤسسة للاستفادة من الأموال وإنجاز الأشغال [15].

3.1.2 ـ القطاع الجامعي :

عرفت مؤسسة "التراث الانجليزي" انحصارا كبيرا في عدد الوظائف حيث تقلص عددها بنسبة 32% في ميزانية الدولة لسنة 2012. في حين اتسع القطاع الجامعي بشكل ملحوظ واستطاع أن يوفر عددا كبيرا من مناصب الشغل، المدَعّمة ماليا من مجلس البحث الأوروبي أو من مؤسسات أخرى على شكل قروض للدراسة، ويعود الفضل في ذلك إلى الحكومة الاشتراكية التي تزعمها "طوني بلير". لقد منح هذا النظام القرض لكل شخص مؤهل أن يقترض من أجل تمويل دراساته بالأموال الضرورية، ثم يكون بإمكانه تسديد هذه القروض عندما يصبح دخله كافيا. [16].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4.1,2 ـ التراث الإنجليزي(English Heritage)و اللجنة الملكية للمعالم التاريخية البريطانيةRCHME) :

أنشئت لجنة المعالم التاريخية البريطانية بموجب قانون 1983 المتعلق بالتراث الوطني (Historic Buildings and Monuments Commission for England ، هي هيئة وطنية مهمتها الجرد وتسجيل المعلومات وذلك بإعداد قاعدة بيانية خاصة بالمواقع الأثرية على شكل الأرشيف الرقمي متاحة لكل الأفراد والهيئات المعنية من أجل الحفاظ على التراث الأثري والإدارة الحسنة للتهيئة العمرانية ، وأدرجت هذه اللجنة ضمن هذه الهيئة التراث الانجليزي في الأول من شهر أفريل سنة 1999م والمعروفة باسم" English Heritage [17]

أما مؤسسة التراث الانجليزي هي هيئة وطنية مكلفة بحماية التراث التاريخي، وتشكل وجها رائدا في منظومة المفاهيم المتعلقة بعلم الآثار ، هذا النظام الخاص بالدولة " "quango" [18] ** ، ومن مهامه حماية وتثمين التراث التاريخي والأثري ، ويقوم بتقييم كل المشاريع التنمية والتأمين ضد المخاطر التي يمكن أن تمس التراث الأثري ، وهو المؤسسات من الأولى التي أوصت بالتشخيص والتحليل ،والإعلان عن ملف المشروع كاملا ، قبل بداية أي تدخل ، إضافة إلى تمويله ودعمه لإعداد معظم هذه الملفات، وتشجيع القطاع الخاص، من أجل اتباع خطوات التدخل. لكن هذه الاجراءات، هي التي لا تزال غير متبناة بعد من قبل القطاع الجامعي [19] .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5.1.2 ـ معهد مجال علماء الآثار Institute for field Archaeologists :

يجمع المعهد بين كل الفاعلين في علم الآثار الوقائي على أساس التطوع ، وفي غياب نص قانون يوضح ويحدد صلاحيات كل طرف ، يحاول هذا الأخير وضع قواعد مقترحة و معايير بصفة غير رسمية لتتبعها من قبل الأثريين وتوفير الحماية الاجتماعية[20] من خلال إصدار مدونة "حسن السيرة والسلوك" ، حيث أشارت هذه المدونة وركزت على المسؤولية المختصين في الحفاظ على التراث، إضافة إلى وضعه لمدونة" الممارسة السليمة "الموجهة للإشراف على تقديم عقود العمل الأثري بما في ذلك الواجب التثقيفي فيما يتعلق بالزبائن ونشر الوعي بأهمية التراث الأثري ، وبالتالي تكون تفوق المصلحة العامة عن المصلحة التجارية البحتة [21] .

2.2 ـ فرنسا :

إن السياسة العامة الفرنسية المنتهجة في حماية التراث الأثري المدفون معتمدة على استراتيجية علم الآثار الوقائي كما نص عليها قانون 2001 و2003 مسخر لها فاعلين أساسيين :

2.2 .1ـ أجهزة الدولة المكلفة بحماية التراث الأثري الفرنسية :

تكمن مهمة الدولة (وزير الثقافة) في ضمان توازن استراتيجية علم الآثار الوقائي والمسلم به بالإجماع ، وأن الدولة تمتلك كل الأدوات اللازمة لتأدية دورها . لها مصالح أثرية تابعة لها موزعة على المستوى الجهوي والإقليمي(مديرية العامة للتراث الخاضعة لإدارة قسم البحوث الأثرية الغارقة في المياه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[Drassm] ، والمديرية الجهوية للشؤون الثقافية Drac ، المصلحة الجهوية للآثار SRA على مستوي الجهوي المحلي) والمسؤولة على تأمين وتحقيق أهداف استراتيجية علم الآثار الوقائي. ومن مهامها وضع وتحديث الخارطة الأثرية الوطنية، تقييم أثر التنمية على التراث الأثري ، المقرر الوحيد لشروط التدخل ومصير التدخلات و إجراء التدابير الوقائية عند الاقتضاء (التشخيص، الحفرية، أو تغيير تناسق وسياق مشروع التنمية)، لها سلطة وضع شروط التدخل في الموقع الموجه لاستعاب مشروع التنمية، وترخيص العمليات وتعيين المسؤول العلمي ، المراقبة العلمية والتقنية الأعمال، ضمان الحفاظ على القطع الأثرية المكتشفة و مراقبة الوثائق العلمية المنجزة التي تعود ملكيتها للدولة ، كما تملك الدولة الخبرات والمهارات المقدمة من الهيئات الاستشارية المتمثلة في المجلس الوطني للبحث لعلم الآثار واللجان السبع الإقليمية [22] .

2.2 .2 ـ المهيئ العام أو الخاص :

هو المسؤول الأساسي على تطبيق إجراءات استراتيجية علم الآثار الوقائي بموجب أحكام المادة 523ـــ 8 من قانون التراث والمادة 37 من مرسوم رقم 2004ـــ 490 ، وله حرية اختيار المتعامل وفق شروط المنافسة المنصوص عليها في المادة 29 من مرسوم المؤرخ في 3 جوان 2004 [23]. يخضع تقييم الأثر المشروع على التراث الأثري المدفون بناء على تعليمات مصالح الآثار الجهوية، التي تنتمي إلى المديريات الجهوية التي تعتبر حلقة وصل رئيسية بين حماية التراث

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتنمية المستدامة، إضافة إلى مشاركته بصفة مباشرة في تمويل الحفرية أو بصفة غير مباشرة بدفع ضريبة علم الآثار الوقائي (RAP). [24]

3.2.2 ـ المعهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي(Inrap)*** [25]:

له الدور الفعال في منظومة علم الآثار الوقائي الفرنسي، أنشئ هذا الأخير بموجب المرسوم رقم 2002— 90 الصادر في 16 يناير 2002 م والمعدل بقرار الصادر في 10 ماي 2005 م ، فهو مؤسسة عامة ذات طابع إداري تحت وصاية مشتركة لوزارتي الثقافة و البحث [26] لها الحقوق الحصرية والالتزامات الموروثة عن جمعية الحفريات الأثرية الوطنية Afan المشار إليها في المادة L. 523-1 من قانون التراث لإنجاز التشخيص والحفرية الوقائية ونشر نتائج البحث ، إضافة إلى الدعم العلمي ونشر الثقافي وتثمين التراث الأثري ، ومن المهام المخولة لها قانونيا هي تغطية جميع الإطارات الجيومرفولوجية وجميع الفترات الزمنية، وتحمل مسؤولية عمليات البحث في حالة غياب مرشحين للمناقصات، واستئناف الأشغال في موقع الحفر في حالة فشل أو تعطل متعامل أثناء العمل. وبداية من سنة 2003 م تطورت ونمت المؤسسة في نظام تنافسي الذي لم يخل من عواقب على اقتصادها وإدارتها، وبالفعل إن عملية التنقيب تعتمد على التمويل المباشرة من قبل المهيئ ، أما عملية التشخيص تعتمد كليا على ضريبة علم الآثار الوقائي (RAP) التي تعود للمؤسسة ، وأشارت الأرقام إلى انجاز 1983 تشخيص بنسبة 81 ٪ من التشخيصات المسطرة والمقررة في سنة 2013م، ومن 245 حفرية وقائية بنسبة 48٪ ، إن حصة العمليات علم الآثار الوقائي التي تقوم بها المؤسسة هي في تراجعت وذلك راجع لانفتاح هذه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأخيرة على الجماعات المحلية وعلى الهياكل الخاصة في حين استقر موقف المؤسسة على عمليات التشخيص وتبقى الحفرية غير مستقرة حيث تراجعت مشاركة المعهد في هذه الأخيرة خلال السنوات الخمس الأولى ن أما بين 2009م و2013م تحت عتبة 50 ٪ في 2013م وسجلت زيادة في التدخلات بنسبة 19,6 ٪ في حين عززت السلطات المحلية وخاصة مساهمتها بنسبة 34.3٪ و 39.2٪، واستمرت تدخلاتها في التراجع خلال سنة 2014م، رغم هذا التراجع في مساهمته في الحفرية الوقائية يبقى المعهد هو المسيطر مقارنة بمنافسيه في هذا المجال [27].

4.2.2ـ المصالح الحكومية والمحلية:

اعتراف المشرع الفرنسي بالسلطات التابعة للجماعات المحلية بموجب القانون رقم 707-2003 الصادر في 01 أوت 2003 م كمتعهدين لعلم الآثار الوقائي والمتمم بمرسوم رقم 490-2004 المؤرخ في 03 جوان 2004 الذي رسم الأطر الجديدة لمشاركة الجماعات المحلية في مجال علم الآثار الوقائي [28] ، في حين لم يمكن له التدخل سابقا إلا في إطار اتفاقية مع معهد الوطني لأبحاث علم الآثار الوقائي Inrap طبقا لقانون 2001. وحاليا يمكن حصولها على الموافقة والاعتماد من الدولة لتباشر تدخلاتها الميدانية (الحفرية والتشخيص) ، ومساهمتها في الخارطة الأثرية وتثمينها بشروط معينة. بعد سن قانون 2001 م و2003 م تم استحداث عدة مصالح أثرية لها مهارات وخبرات في مجال حماية الآثار، وانعكست هذه السياسة ايجابا على هذه الأخيرة حتى ولو أن تمويل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المصالح يخضع لعائدات ضريبة علم الآثار الوقائيRAP بخصوص التشخيص وخاضع للسوق فيما يخص الحفرية الوقائية [29]. وحتى آخر شهر أبريل 2015 أحصيت67 مصلحة أثرية تابعة للجماعات المحلية معتمدة من قبل الدولة: 23 بلدية ، 11 مجموع بلديات و32 دائرة و مجموع واحد للدائرات. بعضها يضم 30 عامل وبعضها يضم شخصين عاملين [30].

5.2.2 ـ المتعاملون الخواص:

يقدر العدد الإجمالي للمتعاملين الخواص بـ 500 موظف ، وعرف تزايد في تدخلات والحفريات من سنة 2009 بنسبة 30,2 ٪ ونسبة 28 ٪ سنة 2010، 25.8٪ عام 2011، 29٪ سنة 2012 ونموا ملحوظا سنة 2013 بانجاز 169 حفرية أي بنسبة 33٪. [31]

6.2.2 ـ المركز الوطني للبحوث العلمية (CNRS):

يعد من أهم شركاء مؤسسات حماية التراث بمساهمته في تثمين وترقية نتائج البحث المتعلقة بعلم الآثار الوقائي إلى جانب مراكز التعليم العالي [32]

3ـ تمويل علم الآثار الوقائي:

إن أهم المبادئ التي يقوم عليها علم الآثار الوقائي هي تمويل الدراسات المرتبطة باستراتيجية علم الآثار الوقائي، ويختلف طريقة تمولها من بلد لآخر وفق لخصوصية كل دولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3 ـ بريطانيا :

إن علم الآثار الوقائي يمول من قبل المهيئين بحكم أن هيئة التراث الإنجليزي هو المؤسسة المخول لها حماية التراث التاريخي و التفرغ للحفريات المبرمجة بعد اصدار هذه الوثيقة .ومع ذلك فإن هذا الأخير يمول عمليات المتعلقة بعلم الآثار الوقائي ذات الأهمية الخاصة والتي كانت عرضة للاكتشافات بالصدفة [33].

2.3 ـ فرنسا :

يقوم تمويل علم الآثار الوقائي في فرنسا على رسوم ضريبية علم الآثار الوقائي RAP المفروضة على كل المشاريع التنموية سواء خاصة أو عامة ، وتعود هذه الأموال لتمويل مباشر لعمليات التشخيص والبحوث عن طريق معهد الوطني الفرنسي لعلم الآثار الوقائي المعنية بتمويل علم الآثار الوقائي. [34] .كما تمول أيضا الصندوق الوطني لتمويل علم الآثار الوقائي **Fonds National d'archéologie préventive FNAP** حيث له حق ثلث هذه الضريبة لتقديم الإعانات الجزئية أو الكلية للمهيئين والأفراد [35]

5ـ خطوات التدخل :

1.5 بريطانيا :

تبدأ مراحل التدخل ببريطانيا أولا بتحديد الموقع الموجه للتنمية، ثم بوضع مهيء ملف مشروع على مستوى مديرية تهيئة الاقليم والتي تقوم بدورها باستشارة أثري محلي على مستوى المحافظة ، يعتمد هذا الأثري على قاعدة معطيات، ويتضمن عمله جمع المعلومات المادية والتاريخية للمتعامل الخاص ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينهي بحثه بتقرير يشمل توصيات والذي يعود هذا التقرير إلى المصلحة مكلفة بحماية التراث country archaelogist ، و اعتمادا على نتائج التقرير تكون الاجراءات اللاحقة توصي المصلحة بإجراء تشخيص للموقع ، ومن هنا توجد طريقتين لتنفيذه إما قيام الماكنة بإزاحة التراب وإذا وجدت آثار يوقف الأثري العمل وهو ما يعرف بالمتابعة الأثرية، أما الطريقة الثانية فتتمثل بإجراء خنادق في الموقع ، ، فيكون العمل يتماشى مع طلب الزبون: مثلا بحفر10 ٪ ويمكن تخفيضها إلى 5 ٪ حسب الطلب والاتفاق ، في غياب نص قانوني يوضح هذا العمل. وإن تبث وجود آثار على مستوى الموقع واقتضى الأمر اللجوء للحفرية الوقائية، استعمل ما يسمى الحفر بلغة الأرقام فمثلا موقع أثري كبير(مطارات) يتم الحفر فيه بنسبة 50 ٪ أو 10 ٪ حسب الاتفاق، و في إطار ما يسمى بالممارسات السليمة والأخلاقية ، وتعود مسؤولة انجاح هذا العمل إلى معهد مجال علماء الآثار Institute for field Archaelogists الذى يقوم بالتنسيق بين الشركاء [3 6]

2.5 ـ فرنسا :

خلافا عن بريطانيا فقد جاء القانون الفرنسي مفصلا في هذا المجال، حيث تشير المادة (523ـ1) من قانون التراث على أنه توكل مهمة التشخيص إلى مؤسسة عامة وطنية وهي : المعهد الوطني لعلم الآثار الوقائي أو المصالح الأثرية المعتمدة لدى السلطات الاقليمية بعد الاعلان عن ضرورة إجراء عملية التشخيص ، ويتم إعداد تقريرا ووضعه على مستوى المصالح المعنية بإدارة التراث الأثري في مديرية الجهوية للشؤون الثقافية والمصلحة الجهوية للآثار(- DRAC

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

SRA) ، فترسل نسخة إلى المهيئ ومالك الأرض، و بناء على نتائج عملية التشخيص يتخذ القرار بإجراء حفرية الوقائية من عدمها، وإذا تقرر اجراء حفرية فتكون عقد بين المهيئ والمصالح المكلفة بإجراء الحفرية بخصوص شروط وظروف انجازها وتمويلها ، بعد الانتهاء يتم اعداد تقرير [37].

خاتمة:

تبقى سياسة بريطانيا تختلف عن سياسة فرنسا في تطبيق استراتيجية علم الآثار الوقائي ، ويتجسد هذا الاختلاف في القانون الذي يعتبر مفصلا لدى الفرنسيين والغائب لدى البريطانيين لكن العمل الأخلاقي" Good practice" والتطبيق الفعال هو السائد بين مختلف المتعاملين والأثريين ، واعتماد البريطانيين على نظام علم الآثار الخاص أو ما يعرف بعلم الآثار التجاري الذي يقلل من جودة العمل لولا مدونّة حسن السلوك التي تلزم الأثري بأخلاقية المهنة .

أما تجربة فرنسا في مجال علم الآثار الوقائي من التجارب الرائدة في هذا المجال، تبنّت استراتيجية تلائم خصوصياتها من خلال استصدار القانون الخاص بعلم الآثار الوقائي والنصوص التنظيمية والبناء المؤسساتي، رغم العوائق التي واجهت الساهرين على تطبيقه ، إلا أنه حقق مسارا جيدا في هذا المجال .

إن التجربتين المعروضتين و المختلفتين من حيث تطبيق هذه الاستراتيجية ، تصبان في سياق أهداف علم الآثار الوقائي التي أنشئ من أجلها والمتمثلة في حماية التراث الأثري المدفون تحت سطح الأرض من أخطار المشاريع التنموية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش

[1] Martin Carver , **l'investissement en archéologie au Royaume-Uni :expériences et perspectives**, Archéopages Nouveaux champs de la recherche archéologique, Hors série ,Inrap 10 ans , janvier 2012,p36.

[2] Department for Communities and Local Government Eland House , **Planning Policy Guidance 16: Archaeology and planning,** November 1990, p04.

[3] , Communities and Local Government Eland House, **PLANNING POLICY STATEMENT 5 | Planning for the Historic Environment**, London, 2010, p01.

[4] **PLANNING POLICY STATEMENT 5** | Planning for the Historic Environment, op, cit, article 6.1, 6.2, 6.3 .

[5] Department for Communities and Local Government, **National Planning Policy Framework**, , March 2012, p 30.

[6] بعد الميثاق المتعلق بالثورة الفرنسية سنة 1789 وجب على البلديات توفير الحصانة القانونية لحماية المساحات العامة عرفت فرنسا مثل قريناتها الدول الاوربية في النصف الثاني من القرن العشرين ظروف استثنائية ترتبت عنها ظهور علم الاثار الوقائي، وصناعة هذه الاستراتيجية جاءت نتيجة اتحاد الأثريين والمواطنين ضد رجال السياسة ،قدر حوالي 42 تقرير برلماني منذ 1979 بمعدل أكثر من تقرير في السنة يمثل كفاح باحثين على مر السنين، .أما ببداية التنظيم الهيكلي للمصالح الإقليمية من 1990 والاصلاحات المتعلقة بجمعية الحفريات الأثرية الوطنية في الوقت الذي عرفت فرنسا فضائح تخص هدم ودمار الكثير من المواقع الأثرية مثل ما حدث لميناء مرسيليا القديم ،حيث تم تدمير ما يقارب ثلاث أرباع من الميناء الذي يشمل على آثار تعود للفترة الرومانية ،وقضية saint-omer في شتاء سنة 1997 في غياب نصوص قانونية تحمي هذه الأخيرة [6] .لمزيد من المعلومات ينظر كحيلي حكيم، **علم الآثار الوقائي(التجربة الفرنسية دراسة حالة)** ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير تخصص علم الآثار الوقائي، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة تلمسان، 2014 ص24.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[7] Martine Faure, **Pour une politique publique équilibrée de l'archéologie préventive** Rapport de Madame Martine Faure députée en mission auprès de la Ministre de la Culture et de la Communication, Mai2015, P 10
[8] **ibid, p07.**
[9] Madeleine Boudoux, **Archéologie préventive et projet d'aménagement,** Juin 2007, p14
[10] Pascale Depaepe**, L'archéologie préventive en France : qul future pour le passé**, Seminaire CReA- Patrimoine, Année académique 2015-2016 , conférence du séminaire "Archéologie préventive, les enjeux actuels". Intervention du 22 fevrier, 2016, ULB/Local AY2. / DE 14 :00 à 16 :00/ , Voir http://crea.ulb.ac.be/Podcast-seminaire.html
[11] Les documents de travail du Sénat, **série législation comparée : l'archéologie préventive**, *N° LC 138, Octobre, 2004. , p18*
[12] ibid, p18
[13] Martin Carver**,** op cit,p 35.
[14]Martin Carver,op, cit,p 35.
[15] Ibid , p 36.
[16] Ibid , p 35
[17] **Planning Policy Guidance 16: Archaeology and planning,**op cit, p18

[18] **مصطلح **quango** يعني جهاز محدد من قبل الدولة وله دور مهم في الحكومة الوطنية دون الانتماء للوزارة لكنه يؤدي مهامه بنوع من الاستقلالية ، ويقوم الوزير بتحديد المجلس الإداري لهذا الأخير ويحدد الإطار المالي والإداري والقانوني والسياسي له.

[19]Martin Carver , op cit , p 37
[20] Marc Vender Linden, **Mais à quoi sert l'archéologie préventive ? un point de vue Belgo-britannique**, Séminaire de cReA-patrimoine , Année académique 2015- 2016, Archéologie préventive les enjeux Actuels .conférence du lundi 8 février 2016 **,ULB/Local AY2. / DE 14 :00 à 16 :00/** voir : http://crea.ulb.ac.be/Podcast.html
[21] LES DOCUMENTS DE TRAVAIL DU SÉNAT, op cit, p19
[22] Martine Faure, op, cit p12.

[23] كحيلي حكيم، مرجع سابق، 71.

[24] Martine Faure, **op, cit, p 10. Pascal Depaepe** ,op cit: http://crea.ulb.ac.be/Podcast-seminaire.html

[25]*** تغطى نسبة 90 من جملة التدخلات الوقائية بمعدل 2000 تدخل في السنة ، ويتوفر على 1800 أثري دائم ونحو 200 أثري موزعين على كل التراب الفرنسي : لمزيد من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعلومات حول التنظيم الإداري للمعهد ينظر كحيلي حكيم ، مرجع سابق، ص 55، 59.

[26] Décret N° 2002/90 du 16 Janvier 2002 modifier version consolidée le 26 Mai 2011, art 01.

[27]Martine Faure, **op cit, p14.**

[28] L'archéologie territoriale en France **Un nouveau paysage: http://nda.revues.org/584**

[29]Martine Faure, **op cit,** p15.

[30] **Pascale Depaepe , op cit ,sans page:** http://crea.ulb.ac.be/Podcast-seminaire.html

[31] Martine Faure**,** op cit, p 17 .

[32]كحيلي حكيم، مرجع سابق ، ص 67.

[33] LES DOCUMENTS DE TRAVAIL DU SÉNAT, op cit, p20.

[34]**** يعود موارد علم الآثار الوقائي من الضريبة المفروضة على كل اعمال التهيئة والمشاريع العامة وتقدر تقريبا حوالي 220 مليون يورو سنويا يتقاسمها التشخيص والبحث بـ 60 مليون يورو والحفرية بـ 120 مليون يورو بما يعادل حوالي 3,3 يورو لكل مواطن سنويا، والتي تخلف صراعات على مستوى البرلمان الفرنسي لمزيد من المعلومات ينظر: **Pascale Depaepe op,cit , /**http://crea.ulb.ac.be/Podcast-seminaire.html

[35] Pascale,**Depaepe, op cit, sans page :** http://crea.ulb.ac.be/Podcast-seminaire.html

[36] Marc Vender Linden, **op cit, sans page:** http://crea.ulb.ac.be/Podcast.html

[37]كحيلي حكيم ، مرجع سابق، ص 39، 41 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com